"مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع – رؤى مقارنة للقدرات الوطنية والدولية"

الكلمة الرئيسية للسيدة ميشيل جارفيس، نائبة رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة – سوريا

برلين، 12 أيار/مايو 2023

مقدمة

في أوائل التسعينيات، عندما كنت شابة حديثة التخرج من كلية الحقوق، باشرت العمل في مشروع بحثي حول المرأة والنزاع المسلح بدأته اثنتان من أبرز المحاميات على المستوى العالمي دفاعاً عن قضايا المرأة وهُما: الأستاذتان الجامعيتان هيلاري تشارلز ورث وجوديث جاردن.

كانت نظرتهم المعاصرة للقضية في حينها تتلخص في أن النزاع المسلح يؤثر على المرأة والرجل بشكل مختلف؛ ومن ثم، ينبغي علينا فهم وتفهم هذه الاختلافات بحيث تكون الاستجابة أكثر فاعلية للقضايا الإنسانية الناشئة عن النزاع. وبخلاف ذلك، فإن التركيبة الجنسانية التمييزية، مع وضع النساء والفتيات في مرتبة غير منصفة لهن داخل هذه التركيبة، تتسبب في مخاطر الاغفال عن وتجاهل الاحتياجات الحصرية للمرأة.

عندما طُرحت هذه الفكرة كنت حينها لا أزال في الخامسة والعشرين من عمري. ونتيجة لصغر سني وقتها، تفاعلت معها بقدر من السذاجة وبدت لي من الوضوح بما لا يدع مجالاً للجدال.

ولكنني تعرضت للكثير من الصدمات أثناء عملي في هذا المشروع في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

فقد صُدمت من الموقف المناهض لفكرة أن الرجال والنساء يعانون من النزاع المسلح على نحو مختلف. والتبرير لهذا الموقف الغالب وقتها وهو أن الكل يعاني أثناء النزاعات وأنه من غير المجدي التركيز بشكل منفصل على الرجل من ناحية والمرأة من ناحية أخرى.

لقد صدمت من مدى صعوبة العثور على أي مواد بحثية تركز بطريقة هادفة على التجارب المنفردة للنساء والفتيات أثناء النزاع.

مثلما صُدمت من الفشل في الإقرار بأن التمييز ضد النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم يتسبب في تفاقم معاناتهن أثناء النزاعات ويؤثر سلباً على استجابة المجتمع الدولي لهذه القضية.

وفي نفس الوقت تقريبًا الذي شرعنا فيه في هذا المشروع البحثي، احتلت التقارير الواردة عن الاستخدام الاستراتيجي للاغتصاب في صراعات البلقان عناوين وسائل الإعلام وقدمت مثالًا معبراً للغاية لكيفية تأثير نوع الجنس على تجارب البشر أثناء النزاع. ومن جانبه، أعرب المجتمع الدولي عن سخطه كون نظرية الاغتصاب على نطاق واسع أصبحت جزءاً مقبولا من استراتيجية شن الحرب، حيث تراوحت التقديرات بين 12.000 – 70.000 ضحية للعنف الجنسي، معظمهم من النساء والفتيات. ولكن في عام 1993، عندما ظهرت هذه التقارير لأول مرة، كان العالم يفتقر القدرة على تقديم استجابات فعالة للعنف الجنسي، ناهيك عن العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالجنسانية في أوقات الحرب.

وفي السنوات التي تلت ذلك، حظى ملف العنف الجنسي باهتمام متزايد، ولكن في كثير من الأحيان بطريقة منفصلة عن الإطار التحليلي الأوسع للجنسانية وعدد لا يحصى من القضايا الجنسانية الأخرى التي تنشأ أثناء النزاع. بيد أن هذا المنظور يتجاهل حقيقة أن التركيبة الجنسانية التمييزية نفسها هي الدافع وراء كل هذه التجارب الجنسانية وأنه يجب معالجة الأسباب الجذرية إذا أردنا أن نحقق أي تقدم في مكافحة العنف الجنسي والجرائم الجنسانية الأخرى.

خلال الفترة التي قضيتها كمدعية في المحكمة الجنائية لمقاضاة الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة – المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – رأيت عن كثب كيف أن الإخفاق في تطبيق منظور النوع الجنسانية أدى إلى حدوث مشاكل في نتائج العدالة.

ولتوضيح الأمر، سوف أعطي مثالا على ذلك.

الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، تموز/يوليو 1995: ذبح أكثر من 7000 رجل وصبي بشكل جماعي ونُقل قسراً ما يصل إلى 25000 امرأة وطفل إلى خارج سريبرينيتشا المحاصرة.

في البداية، نظرًا لبشاعة المذبحة التي ارتُكبت، نظرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فقط في قتل الرجال والفتيان، وحذف النقل القسري من ملف قضية سريبرينيتشا المخطط له. ولولا تدخل القدر لكان قد تم تجاهله بالفعل.

فقد تصادف أن يكون راديسلاف كرستيتش هو أول شخص محتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يجرى محاكمته في أحداث سريبرينيتشا. ونظراً لوجود دليل قاطع بالفيديو على دوره الشخصي في توجيه النقل القسري، فقد تم تصحيح المسار واستمرت القضية في تضمين عناصر القتل والنقل القسري.

واليوم، نعلم أنه من خلال النظر في التأثير المشترك لعمليات القتل والتهجير القسري، تم الكشف بدقة عن حوادث الإبادة الجماعية التي جرت في حق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهكذا، يعكس المثل الذي ذكرته للتو أهمية النهج الجنساني الشامل بالنسبة لجميع الضحايا والناجيات والناجين وكفاءة إقامة العدالة الشاملة.

والآن، بعد ما يقرب من ثلاثين عامًا من البدء في مشروع البحث هذا في أستراليا، ما زلنا نسعى جاهدين من أجل وضع نهج أكثر شمولاً لمعالجة تأثير النزاع. لقد كان هذا الأمر محوراً رئيسياً في عملي مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا – أو الآلية كما نسميها. تعد الآلية جزءاً من السلالة الجديدة من الجهات الفاعلة في مجال المساءلة: أي "الميسرة للعدالة". تعمل الآلية على دعم الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة بهدف تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. تشمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة هذه المحققين والمدعين العامين في الولايات القضائية الوطنية حول العالم.

هذا المساء، أود أن أشارككم بعض ملاحظاتي حول التقدم الذي تم احرازه في هذا المجال خلال الثلاثين عامًا الماضية، بالإضافة إلى بعض التحديات الرئيسية المتبقية والفرص التي ينبغي علينا اغتنامها للمضي قدمًا. منذ بداية عملي في المشروع البحثي في مرحلة مبكرة من حياتي المهنية في أستراليا، إلى مهامي في مجال المساءلة عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ونهايةً بعملي مع الآلية لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية العاملة في القضايا السورية، أرى أن هناك العديد من التصورات والمقاربات التي طرحت من جانب العديد من الولايات القضائية المختلفة: الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز إجراءات أقوى وأكثر اتساقاً لإقامة العدالة الجنسانية.

الاعتراف بالفوارق الجنسانية في النزاعات المسلحة

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، من السهل أن نشعر بالإحباط نظراً لما يعكسه الواقع وهو أن العنف القائم على النوع

الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، لا يزال منتشرًا في جميع أنحاء العالم، وأن العدالة إلى اليوم لم تتحقق بالنسبة لمعظم الضحايا والناجيات والناجين. غير اننا رأينا بعض التغييرات المهمة في رؤانا للقضايا، والتي تبعث على الأمل في الحصول على نتائج أفضل في المستقبل.

ومن أهم هذه العوامل الاقرار الأكثر وضوحًا بأن الجنسانية تؤثر على تجارب الأفراد أثناء النزاع. فقد كان جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، الذي أطلقته في عام 2000، عاملاً محوريًا في هذا الوعي الناشئ. لقد ولّدت هذه الأجندة تركيزًا طال انتظاره على تسجيل التجارب الجنسانية للنزاع.

نحن نعلم على وجه اليقين أن الجنسانية تؤثر بشكل أساسي على تجارب الأفراد أثناء النزاع.

كما تؤثر على أنواع الأضرار التي يعانون منها.

إنها تؤثر على ردود أفعال أسرهم ومجتمعاتهم تجاه معاناتهم.

وتؤثر على آفاق العدالة لديهم على الجرائم المرتكبة ضدهم.

إذا أردنا تحقيق مساءلة ذات جدوى، فإن الجنسانية مهمة.

وحتى مع وجود جريمة مثل العنف الجنسي التي تؤثر بوضوح على كل من الذكور والإناث، فإن للجنسانية تأثير ملموس. بادئ ذي بدء، وفقاً لما ذكره الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، شكلت النساء والفتيات، في عام 2021، 97 بالمائة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. نحن نعلم أنه يمكن ممارسة العنف الجنسي على الأفراد بغض النظر عن جنسهم، لكن النوع الاجتماعي يؤثر على الشكل المعين الذي يتخذه العنف الجنسي، فضلاً عن ردود أفعال العائلات والمجتمعات تجاه ضحايا العنف الجنسي والناجيات والناجين منه.

ولذلك، من حيث المبدأ، نحن نعترف الآن بأن الجنسانية وثيقة الصلة بمعالجة التجارب الناتجة عن النزاع. ولكن على الأقل عندما يتعلق الأمر بالمساءلة عن الجرائم الأساسية، فقد واجهتنا صعوبات إزاء تجاوز الوعي النظري

والانخراط في تغيير نهجنا بشكل أساسي في عملنا اليومي – وصولا إلى دمج تحليل الجنسانية كجزء أساسي من سير عملنا.

في المرحلة الأولى من عملنا في الآلية، ركزنا بشكل مكثف على تجميع مواد تتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا والتي كان قد تم جمعها من قبل بمعرفة موثقين آخرين. لقد زودنا هذا الأمر بنظرة ثاقبة بشأن بعض الاتجاهات العامة في عملية التوثيق. ما رأيناه هو فجوات عندما يتعلق الأمر بالتوثيق الذي يعكس على وجه التحديد أصوات وتجارب النساء والفتيات وغيرهن من المستضعفات بسبب المعايير التمييزية الجنسانية. على سبيل المثال، نحن على علم بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا له تأثير مختلف تمامًا على النساء والفتيات. ولكن لم ينعكس ذلك في المواد التي جمعناها في البداية. ومن ثم، نحن نلجأ إلى قدرة التحقيق المحددة الأهداف المتوفرة في الآلية لسد الفجوة حيث أن غياب الجهود الاستباقية والاستراتيجيات المخصصة يعرضنا لافتقار الوعي بالاختلافات الجنسانية عند تعاملنا مع المساءلة في عملنا.

ومن المؤسف أن الأمر ليس بهذه البساطة وليس مجرد تكليف المحققين لدينا بالخروج وجمع الأدلة ذات الصلة.

نحن بحاجة إلى فهم أسباب إسكات أصوات معينة. ثم نحتاج إلى استراتيجيات استباقية لمعالجة المشكلة.

على سبيل المثال، من أكثر الأمور الصادمة والمقلقة التي سمعت عنها أثناء عملي بالآلية، هي أن بعض النساء والفتيات السوريات اللواتي تم إطلاق سراحهن من السجن يصفن الانتهاكات التي يتعرضن لها عند عودتهن إلى عائلاتهن ومجتمعاتهن على أنها أكثر ضررًا من المعاملة التي تلقوها في السجن. ونظرًا للافتراض السائد بأنهن تعرضهن للعنف الجنسي أثناء وجودهن في السجن، فقد يجرى القاء اللوم على النساء والفتيات على انهن المسؤولات عن هذا العار؛ ومن ثم يستحقن النبذ أو الطرد أو الضرب أو القتل. يا له من أمرٍ صادم للغاية عندما نفكر في المعاملة الوحشية التي نعلم أنها تحدث داخل السجون السورية، ويتبين لنا أن معاناة النساء والفتيات قد تتفاقم عند إطلاق سراحهن.

إذا أردنا تيسير تحقيق العدالة للنساء والفتيات، فعلينا أن نفهم كيف يعمل هذا النوع من التمييز لإسكات أصواتهن وعلينا تعديل نهجنا لمعالجته؛ مثلما يتوجب علينا الإصرار على تحصيل بيانات مصنفة حسب الجنس لإثراء عملنا في مجال المساءلة.

نقع أحيانًا في فخ التعامل مع الجنسانية كمسألة هامشية — يمكن إضافتها إلى عمل المساءلة "الأساسي" لدينا إذا كان هناك وقت يكفي لذلك. لكن الجنسانية ليست قضية هامشية. وعلى وجه عام، تشكل النساء والفتيات ما لا يقل عن نصف سكان المجتمعات المتأثرة بالنزاع، وغالبًا ما يكون عددهن أكثر من ذلك بكثير. هناك أيضًا آخرون متضررون من التركيبة الجنسانية التمييزية. فإن كان لدينا نهج لا يستجيب لكل هذه التجارب، فإننا نُسقط من مسار المساءلة لدينا غالبية الضحايا والناجيات والناجين.

إثبات أن المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات أمر ممكن

شهد مجالُ آخر تقدمًا واضحًا: لقد أظهرنا بوضوح أن المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ممكنة، حتى لو لم تكن، مع الأسف، هي القاعدة. يجب ألا ننسى أهمية هذه النجاحات التي حُققت بشق الأنفس. بالعودة إلى أوائل التسعينيات، عندما بدأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملها، كانت هناك مخاوف حقيقية من أن إطار القانون الجنائي الدولي من شأنه أن يشكل حاجزًا أمام الملاحقات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي، وأن وصمة العار التي تلاحق النساء ستمنعهم من التحدث علنًا، وأن الاغتصاب لن يُعطى نفس الأولوية التي تحظى بها كافة الجرائم المروعة الأخرى التي ارتكبت أثناء النزاع. اليوم، لدينا مجموعة متزايدة من السوابق التي تؤكد أنه بالإمكان مقاضاة العنف الجنسي بنجاح، إذا أولينا اهتمامًا بتهيئة الظروف المناسبة. ففي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من بين 161 شخصًا وجهت إليهم لوائح اتهام، واجه 93 شخصًا في النهاية تهماً تتعلق بجرائم العنف الجنسي.

حتى لو شاب هذا الأمر بعض التأخير، فإن معظم المحاكم والهيئات القضائية الدولية أو المختلطة لديها أيضًا محاكمات ناجحة ضد العنف الجنسي في سجلاتها.

عندما يتعلق الأمر بالمحكمة الجنائية الدولية، فإن نظام روما الأساسي يقنن بالطبع النطاق الأوسع على الاطلاق من الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في تاريخ القانون الدولي. كما يُعترف بالجنسانية صراحة كإحدى الأسس التمييزية للاضطهاد باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. لدينا الآن أيضًا إدانتان مهمتان للعنف الجنسي في المحكمة الجنائية الدولية: وهما نتاغاندا وأونغوين.

لقد رأينا أيضًا مساهمات في موضوع المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من قبل السلطات القضائية الوطنية التي تمارس ولاية قضائية عالمية أو خارج إقليمها فيما يتعلق بالجرائم الدولية الأساسية. على سبيل المثال، في العام الماضي، أدانت محكمة ألمانية مقرها في كوبلنز مسؤولًا في المخابرات السورية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي، لأفعال ارتكبت بحق معتقلين في سجن الخطيب بدمشق. وتعد هذه الإدانة إضافة لمجموعة متزايدة من السوابق القضائية بشأن الملاحقات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الولايات القضائية الوطنية في مختلف أنحاء العالم.

لكننا ما زلنا نرى نمطًا متسقًا ومثيرًا للقلق من تهم العنف الجنسي في البداية يتم إغفالها أو توصيفها بشكل خاطئ أو إلغاؤها في سياق الإجراءات الجنائية – وهو نمط يمكن التنبؤ به بشكل معقول عبر المحاكم والهيئات القضائية الدولية والإقليمية والوطنية.

لدينا الآن التجربة والخبرة المتراكمة لكسر هذا النمط وعلينا أن نصر على المضي قدمًا. لهذا، يعد توضيح العوائق التي تحول دون إجراء محاكمات ناجحة ضد العنف الجنسي في كل سياق نزاع محدد ووضع استراتيجيات استباقية لمعالجتها من الأمور الجوهرية في هذا المسار. وفي الآلية، نعمل عن كثب مع المجتمع المدني السوري، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، لفهم الحواجز الجنسانية التي تمنع الضحايا والناجيات والناجين من التحدث علنًا. على سبيل المثال، نعلم أن هناك نقصًا ملحًا في الملاجئ للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا، مثلما نعي لعدم كفاية الدعم النفسي على المدى الطويل بشكل مثير للقلق. هذه الحواجز الهيكلية الجنسانية حقيقية، لكن لا يمكننا اعتبارها ذريعة للتقاعس عن العمل. علينا أن نعمل بشكل جماعي لإيجاد الحلول.

يجب علينا أيضًا أن نتأكد من أننا لا نركز فقط على العنف الجنسي دون غيره، مع استبعاد الأضرار الأخرى في سياق النزاع.

على سبيل المثال، في السياق السوري، هناك روابط واضحة بين الخوف من العنف الجنسي وجرائم الطرد وكذلك الزواج المبكر القسري للفتيات.

بشكل عام، نحتاج إلى فهم العنف الجنسي كجزء من التحدي الأوسع للعدالة الشاملة.

غالبًا ما تحجب التركيبة الهيكلية، داخل المجتمعات المتضررة، أصوات وتجارب بعض الضحايا والناجيات والناجين.

وداخل المؤسسات التي تعمل بالمساءلة، قد تشير الانحيازات المماثلة في سياق الاجراء نفسه إلى تجاهل تجارب نفس هؤلاء الأشخاص. على سبيل المثال، أعتقد أنه يجب علينا الاعتراف بأن تجارب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمتسائلين عن هويتهم الجنسية والأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال نقطة غير مرئية بشكل مقلق في صميم عمل المساءلة.

خطوات جريئة: تجاوز القيود القانونية

فيما يتعلق بالنجاحات في تأمين الإدانات بالعنف الجنسي، رأينا أيضًا أمثلة بارزة لخطوات جريئة تم اتخاذها وتجاوزت بنجاح القيود القانونية فيما يتعلق بالعنف الجنسي، الأمر الذي أمن السوابق اللازمة لوضع القواعد والمعايير في هذا الشأن.

إن التوصل إلى الإقرار بأن العنف الجنسي يمكن اعتباره فعلياً ضمن مكونات جريمة الإبادة الجماعية يعد أحد الأمثلة الأكثر إقناعاً على الاطلاق.

في عام 1997، اتجهت للعمل بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كمتدربة للمستشارة القانونية للقضايا الجنسانية، باتريشيا سيلرز. في ذلك الوقت، كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد شغل منصب رئيس الادعاء في محكمة رواندا – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – التي تأسست في عام 1994 في تنزانيا. وفي واحدة من أولى القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي قضية أكايسو، تم تأجيل المحاكمة وأمرت الدائرة المدعي العام بالنظر في تعديل لائحة الاتهام لتشمل تهم العنف الجنسي. لم يتم تضمين أي منها في البداية، لكن الشهود الذين مثلوا أمام الدائرة كانوا يشيرون في شهادتهم إلى تفشي العنف

الجنسي. لذا، كانت المهمة الأولى التي تلقيتها لدى وصولي إلى لاهاي هي إعداد مذكرة بحثية حول إمكانية مقاضاة العنف الجنسي على أنه إبادة جماعية.

أتذكر جيدًا القلق المُعرب عنه في العديد من الأوساط في ذلك الوقت – من أن تضمين العنف الجنسي كإبادة جماعية من شأنه أن يخفف من حدة الجريمة وأنه من غير المعقول أن يُرتكب العنف الجنسي بنية الإبادة الجماعية. الآن، لدينا مجموعة ثابتة من السوابق، بدءًا من حكم محاكمة أكايسو، الذي يؤكد أن العنف الجنسي، في ظل ظروف معينة، يمكن أن يشكل فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية.

هناك مثال آخر أيضاً وهو التحرك الجريء لاعتبار الاغتصاب شكل من أشكال الاستعباد في مجرى قضية كوناراك أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. مرة أخرى، في ذلك الوقت، تم الإعراب عن مخاوف من أن ذلك التحرك يتجاوز الحدود المتعارف عليها لأبعد مما ينبغي. أما اليوم، يبدو أن الإقرار بأن السيطرة على النوع الجنسي من خلال الاغتصاب المتكرر كواحدة من طرق ممارسة الملكية على الشخص أصبح أمراً مفروغاً منه.

التحدي الذي نواجهه الآن هو توسيع أطر نهجنا الجريء ليشمل مجالات أخرى من الإطار القانوني للقانون الجنائي الدولي التي لم تخضع بعد للتحليل الجنساني. على سبيل المثال، هناك بعض العناصر السياقية للجرائم الدولية الأساسية، مثل العلاقة بين الجرائم والنزاع، أصبحت جاهزة للتحليل الجنساني. كما أنني آمل بشدة أن نرى تحليلاً جنسانياً فعالاً لجريمة العدوان في سياق أوكرانيا.

فهم الجنسانية كمحرك هيكلي للجرائم الدولية

هناك مجال آخر نرى فيه زخمًا واعدًا وهو معالجة الجنسانية كمحرك هيكلي للجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي.

ففي حين أنه تم الاعتراف تاريخياً بالدوافع مثل العرق والأصل الاثني والدين كعناصر للجرائم الدولية، إلا أن النوع الاجتماعي كان غائبًا. إذا لم نحدد وندين على وجه التحديد الدوافع التمييزية للجرائم، فما هو أملنا في تفكيكها

كجزء من سعينا إلى تحقيق عالم خالٍ من الفظائع وأكثر سلامًا؟

برز عدد قليل من مواطئ القدم المهمة في إطار القانون الجنائي الدولي لمعالجة الجنسانية باعتبارها دافعًا تمييزيًا للجرائم.

الأول، هو إدراج الاضطهاد الجنساني في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ أكثر من 20 عامًا. مع الأسف، تم إهمال هذا الحكم إلى حد كبير، مما أدى إلى ندرة الاستناد إلى سوابق وفجوات في المساءلة. لكن هناك أخيرًا بعض الزخم نحو تصحيح الصمت التاريخي. فقد ظهرت الموجة الأولى من تهم الاضطهاد الجنسي في المحكمة الجنائية الدولية. كما أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرًا سياسة مخصصة بشأن الاضطهاد القائم على الجنسانية؛ هذا وتجسد استراتيجية الآلية بشأن الجنسانية —(سأتطرق إلى المزيد حول هذا لاحقًا) – أيضًا التزامًا قويًا باستخدام إطار عمل يركز على الاضطهاد القائم على الجنسانية حيثما أمكن ذلك.

والجدير بالذكر أنه تم ضمان، في القضية الألمانية ضد "سارة أو "(فرد ينتمي إلى داعش)، إدانة بالاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية على أسس متداخلة من الدين والجنس فيما يتعلق بسوء معاملة الضحايا اليزيديين. وفي عام 2021، قررت السلطة القضائية الكولومبية الخاصة من أجل السلام أن الاضطهاد الجنسي يمكنه أن يشمل التوجه الجنسي والهوية الجنسية.

وبينما أتابع هذه التطورات، أخذت أفكر في العبارة التي سمعتها من قبل ضحايا العنف الجنسي والناجيات والناجين منه مرارًا وتكرارًا أثناء عملي: "على الرغم من الصدمة، أنا أتحدث حتى لا يواجه أي شخص آخر في أي وقت ما واجهته أنا من قبل."

من الواضح أن الضحايا والناجيات والناجين يفهمون أن الأسباب الجذرية للجرائم المرتكبة ضدهم ناشئة عن التركيبة الاجتماعية التمييزية في مجتمعاتهم وأنه من المرجح أن الأمر نفسه سيحدث مرة أخرى للآخرين في المستقبل. علينا أن نستخدم كل السبل لفضح وإدانة هذه الدوافع التمييزية والسعي للحصول على الموارد اللازمة لمعالجة المشكلة. خلاف ذلك، نحن على يقين من فشلنا في الوفاء بوعدنا "(التمييز هذا) لن يتكرر مرة أخرى".

بناء المؤسسات المراعية للجنسانية

أنتقل الآن، ليس فقط إلى بعض التحديات الكبرى التي تواجهنا، ولكن أيضًا الفرص المتاحة أمامنا في المستقبل.

لدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به في بناء مؤسسات مراعية للجنسانية تضمن نتائج المساءلة التي نريدها فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والجرائم الجنسانية الأخرى.

في نطاق عملنا السابق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ركزنا بشكل مكثف على الأفكار المتعلقة بتطوير استراتيجيات مؤسسية ناجحة لمكتب ادعاء يتعامل مع قضايا العنف الجنسي. وشملت هذه الممارسات أفضلها من حيث التركيبة الجنسانية الداخلية، وتطوير السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التشغيلية، وكذلك التأثير على ثقافة المكتب. لكنني لا أعتقد أننا نجحنا في نشر هذه الأفكار. في كثير من الأحيان، يتم تجاهل بناء المؤسسات المراعية للجنسانية، أو في أفضل الأحوال، يجرى التعامل معها على أنها مجرد تمرين تم وضع علامة "نُفذ" بجانبها.

ومع ذلك، فإن الضغط يتصاعد. وتعتبر تجربة الآلية من التجارب المثيرة للاهتمام والمهمة في هذا الصدد. وقد طورت الآلية استراتيجية جنسانية وخطة تطبيق بحيث توجه جهودها نحو دمج التحليل الجنساني في جميع جوانب عملها وبيئتها المؤسسية وقد تم بالفعل نشرها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وهي متاحة على موقع الآلية الإلكتروني. يختلف نهج الآلية عما تقوم عليه معايير الآليات التي تعمل بالمساءلة حتى الآن. نحن نعزز الكفاءة الجنسانية واسعة النطاق عبر فريقنا بالكامل، بدلاً من الاعتماد فقط على فرق جنسانية أو عناصر اتصال محورية منعزلة.

إن تنفيذ الإستراتيجية هو جهد مستمر، ولكن هناك بالفعل العديد من الأفكار الهامة الناشئة عن التجربة، مما يستدعي لقاءاً مخصصًا لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

شيء واحد يمكننا قوله بالتأكيد، وهو أن تبني التزامات سياسية رفيعة المستوى لا يكفي لضمان التغيير. إن الاستراتيجية الجنسانية للآلية تصاحبها خطة تنفيذ مفصلة للمكتب ثم خطط عمل جنسانية لكل قسم من أقسام الآلية.

فقط عندما نمضي قدمًا في التنفيذ الملموس، نثير ردود الفعل ونحصل على رؤى أوضح بشأن الفجوات والنقاط المغفلة في أطرنا الحالية. فعلى سبيل المثال، في الآلية؛

- فقط عندما حاولنا تطوير بروتوكولات لمقابلات الشهود الواعية بالجندر ومنهجيات استخدام الشارات للأدلة وتصنيفها، رأينا بوضوح محدودية بعض المفاهيم التي ورثناها في القانون الجنائي الدولي، مثل المصطلح المركب "العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس". ومن ثم، اضطررنا إلى توضيح ما كنا نسعى لفعله ولماذا؛
- فقط عندما مضينا قدماً في التزامنا باختبار الكفاءة الجنسانية في التوظيف، أدركنا الغياب التام للموارد الفعالة التي من شأنها توجيه فريقنا في هذه العملية. وكان علينا تطوير مواردنا الخاصة.

النقطة الحاسمة الأخرى هي أهمية البدء في وقت مبكر، حيث أنه بمجرد أن تنطلق عملية تطوير الثقافة المؤسسية، من الصعب للغاية تصحيح المسار.

إن عملية دمج التحليل الجنساني في أطر عمل مؤسسة عامة ليس لأصحاب القلوب الهشة! إنها عملية صعبة للغاية وتتطلب الالتزام والمثابرة. نحن نطلب من فريقنا تغيير كيفية تعريفهم لعملهم "الأساسي". لكن علينا أن نكون مستعدين للتحرك خارج منطقة الأمان لدينا وخارج نطاق الارتياح لسماع صدى صوتنا الداخلي والتصدي للفوضى المؤسسية المرتبطة. وعلينا أيضاً أن نكون مستعدين لحقيقة أن النتائج لن تتحقق بين عشية وضحاها.

النظام البيئي للمساءلة والعمل المنسق بشأن المساءلة عن العنف الجنسي والجرائم الجنسانية الأخرى

هناك فرصة أخرى مهمة للمضي قدمًا هي الإدراك المتزايد

بأنه من الأفضل أن يُنظر إلى الجهات العاملة بالمساءلة على أنها نظام بيئي – مجموعة مترابطة من الجهات الفاعلة والسلطات القضائية، يمكنهم التفاعل والتنسيق فيما بينهم بحيث تتحد مهامهم وأنشطتهم بشكل مثالي لتكشف عن صورة كاملة وشاملة للعدالة.

في الآلية، نفكر بشكل متزايد في أنفسنا كجزء من نظام بيئي للمساءلة في سوريا جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة الجنائية، والجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وربما قريبًا، السلطات القضائية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية. وتشكل الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والجهات الإنسانية، إلى جانب الدول، جزءًا من هذا النظام المترابط.

يوفر النظام البيئي للمساءلة في سوريا، على الرغم من أنه لا يزال غير مكتمل، بعض الفرص الحقيقية لمتابعة المساءلة ذات الجدوى عن العنف الجنسي والجرائم الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي إذا تمكنا من الاستفادة الكاملة من زخم التنسيق الذي يتم بناؤه. بصفتها ميسرًا للعدالة ضمن هذا النظام البيئي، فإن الآلية لديها مجال كبير للمساهمة في ذلك. على سبيل المثال، من خلال ضمان دمج التحليل الجنساني في عملنا بالآلية، يمكننا تقديم الأدلة والمنتجات التحليلية إلى السلطات القضائية المتلقية التي ستساعدهم أيضًا على فعل الشيء نفسه في قضاياهم. لدينا أيضًا فرصة للدفاع عن العدالة الشاملة، من خلال تفاعلنا، على مستوى النظراء، مع المحققين والمدعين العامين والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة التابعة للسلطات القضائية التي ندعمها. نحن نعمل على تطوير أطر تعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تركز على الجنسانية والمنظمات النسائية/التي تقودها النساء والتي يمكن أن تساعدنا في جعل مناهج العدالة لدينا أكثر شمولاً.

نحن نرى إمكانات نموذج النظام البيئي؛ من بينها تسهيل نتائج أقوى للعدالة بين الجنسين في حالات النزاع الأخرى، مثل أوكرانيا أيضًا.

الخلاصة: مواجهة السقوط في مهاوي الارتجال

سأختتم هذا البيان بنداء أخير للحث على اتخاذ إجراء. ما رأيته خلال الثلاثين عامًا الماضية هو تغير كبير في تفكيرنا المفاهيمي حول الجنسانية والنزاع. وفي منعطفات محورية على هذا المسار، شهدنا تطورًا جوهرياً في التجارب والخبرات دفعنا نحو تحقيق نتائج أفضل.

لا تزال هناك مشكلة حيوية يتعين علينا معالجتها وهي مشكلة "الارتجال" في إطار المساءلة لدينا، حيث إنه بدءا من المحاكم الخاصة والمختلطة، إلى الولايات قصيرة الأجل للجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة، ونهاية بآليات تيسير العدالة مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ليس لدينا طريقة فعالة لنقل المعرفة والخبرة الشاملة فيما يتعلق بقضية العدالة بين الجنسين وليس لدنيا ما يضمن لنا الاستمرار في التقدم بشكل تدريجي إلى الأمام لتعزيز نهجنا. على العكس من ذلك، فإن التقدم الذي أحرزناه يبدو عابرًا ومشتتًا ومعرضًا لخطر التراجع والانحسار. عندما يتعلق الأمر بالسلطات القضائية الوطنية التي تقاضي الجرائم الدولية الأساسية، فإن الموارد محدودة ومعرضة للتشتت ما بين مناطق النزاع المختلفة وفئات الجرائم المرتكبة. التخصص هو رفاهية نادرة، كما أن تطوير الخبرات المتخصصة في القضايا الجنسانية لأمر في غاية الصعوبة.

لدينا كل الأدلة التي نحتاجها لتعزيز فكرة أن القضايا الجنسانية مهمة بالنسبة لمسار المساءلة لدينا. لكن علينا أن ننهي وتيرة البدء من جديد مع كل حالة نزاع جديدة. مع مرور الوقت، سنكون بحاجة ماسة إلى استراتيجيات وأطر عمل أفضل لإدارة وتسجيل ونقل وتطوير الخبرات والمعرفة العملية في مجال الجنسانية فيما بين الولايات القضائية المعنية. ينبغي أن تكون الولايات الجديدة قادرة على البدء في الاستفادة من خبرتنا وحكمتنا الجماعية. نحن مدينون بذلك للضحايا والناجيات والناجين.